استقبل وزير خارجية ماليزيا وعزى نظيره البلجيكي بضحايا هجوم بروكسل

الغانم: الأعمال الإرهابية الإجرامية تتناقض مع كل الاديان والمبادئ الإنسانية

الغانم مستقبلا وزير الخارجية الباكستاني

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس وزير الخارجية الماليزي داتو سري انيقة حاجي امان وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تنميتها في العديد من المجالات إضافة إلى مناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وعاد وفد الشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم الى البلاد قادما من عاصمة جمهورية زامبيا (لوساكا) امس عقب مشاركته في اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 134 الذي عقد بعنوان (تجديد الديمقراطية : منح صوت للشباب).

وكان في استقبال الرئيس الغانم على ارض المطار نائب رئيس مجلس الامة مبارك بنيه الخرينج ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير والامين العام المساعد لقطاع المعلومات بمجلس الامة خالد المطيري.

وضم وفد الشعبة البرلمانية كلا من وكيل الشعبة النائب فيصل الشايع وامين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي وامين صندوق الشعبة النائب حمود الحمدان وعضو الشعبة النائب الدكتور خليل عبدالله ابل وامين عام مجلس الأمة غلام علي الكندري.

يذكر ان الغانم قد القى كلمة وفد دولة الكويت خلال جلسة المناقشة العامة للمؤتمر وشارك في الاجتماع المشترك الذي جمع رؤساء البرلمانات الخليجية وشطرائهم في دول امريكا اللاتينية والكاريبي اضافة الى عقده عدة اجتماعات ثنائية على هامش مشاركته بالمؤتمر.

كما شارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة الثانية المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة واللجنة الدائمة الثالثة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الدائمة الرابعة المعنية بشؤون الأمم المتحدة وعدد من اللجان الفرعية الأخرى.

وبعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقية إلى رئيس مجلس النواب البلجيكي

■ لا أحد بمنجى عن هذه الظاهرة الخطيرة المتصاعدة ولابد من تعاون اقليمي ودولي للتصدي لها ومكافحتها

سيغفريد براك عبر فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة بضحايا التفجيرات التي وقعت في العاصمة بروكسل وأسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وقال الغانم في برقيته "نؤكد لعاليكم تضامننا الكامل مع الشعب البلجيكي الصديق إزاء هذه التفجيرات الإرهابية ونعرب عن إدانتنا الشديدة لتلك الأعمال الإجرامية التي تتناقض مع كافة الاديان والمبادئ الإنسانية".

وأضاف الغانم "إن تلك الأعمال الإرهابية تؤكد يوما بعد يوم أن لا أحد بمنجى عن هذه الظاهرة الخطيرة المتصاعدة والحاجة إلى تعاون اقليمي ودولي للتصدي لها ومكافحتها".

لمعالجة أبرز المخاطر والاختلالات التي تشوبها

«الحساب الختامي» استعرضت توصيات ديوان المحاسبة بشأن الميزانية العامة للدولة

■ عبدالصمد: أزمة انخفاض أسعار النفط الحالية التي تمر بها الكويت لا تعد الأولى تاريخيا بل سبقها أزمات

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

استعرضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في اجتماعها بمجلس الأمة أمس الثلاثاء توصيات ديوان المحاسبة لمعالجة أبرز المخاطر والاختلالات في الميزانية العامة لدولة الكويت.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن اللجنة «اجتمعت مع ديوان المحاسبة لإستعراض توصياته بشأن معالجة أبرز المخاطر والاختلالات في الميزانية العامة لدولة الكويت».

وأضاف عبدالصمد أن ديوان المحاسبة أوضح أن أزمة انخفاض أسعار النفط الحالية التي تمر بها الكويت لا تعد الأولى تاريخيا بل سبقها عدة أزمات سابقة في كل من السنوات (1982-1986) و(1998-1999) و(2008-2009).

وذكر أن الكويت كانت وما زالت تعاني أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الميزانية العامة لأن إيراداتها تتركز في مصدر وحيد للدخل وهي الإيرادات النفطية ووصل إجمالي العجز في تلك السنوات إلى 28 مليار دينار واضطرت الكويت لتغطية تلك العجوزات بشتى الوسائل من قروض خارجية وداخلية أو السحب من احتياطي المال العام.

وبين أنه رغم مرور تلك الأزمات السابقة وما صاحبها من أوضاع مقلقة «لكن التخطيط الحكومي ما زال غير واضح عن إحداث تغييرات جوهرية لإصلاح اختلالات الميزانية والتي لا تعد سلبياتها ونبذة اللحظة» مضيفا أن التصور الحكومي للاصلاح الاقتصادي «لايبتدئ من حيث انتهى الآخرون بل ينطلق من نقطة الصفر».

وأشار عبدالصمد إلى «غياب الرؤية الاستراتيجية للادارة المالية في عقد المتصرم والتي تخطى معها سعر النفط حاجز 100 دولار وارتبطت مصروفات الميزانية ارتباطا واضحا بزيادة أسعار النفط وتضخمت إلى 4 أضعاف ما كانت عليه لتصل إلى 20 مليار دينار بعدما كانت لا تتجاوز ال 5 مليارات دينار».

وبين أن الديوان نبه خلال السنوات ال 15 ماضية وبشكل سنوي إلى حاجة الدولة لتطوير أساليب إعداد وتنفيذ الميزانية العامة وتقييم أداء الجهات الحكومية وتعزيز قدرتها التنفيذية وتنويع مصادر الدخل عبر إصدار التشريعات المناسبة لتهيئة البيئة الاقتصادية بدلا من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل إضافة إلى ضرورة كبح تنامي أعباء الصرف على المرتبات في الجهاز الحكومي والاستفادة من الوفرة المالية في تعزيز الإنفاق الرأسمالي بما يساهم في تحقيق عوائد مستدامة وتنمية الموارد البشرية.

وعن الوضع الراهن لمواجهة العجز قال عبدالصمد إن «من الصعب عودة أسعار النفط إلى ما كانت عليه سابقا في ظل تنبؤات الدراسات النفطية لأسعار النفط على المدى المتوسط والتي قد تتراوح بين 40 و 60 دولارا مما يعني استمرار العجز في الميزانية لأن نقطة التعادل المتوقعة بين المصروفات والإيرادات تقدر ما بين 65 إلى 72 دولارا». ولفت إلى انه وفقا لدراسات الديوان فإن الاحتياطيات المالية المرتفعة التي تكونت نتيجة ارتفاع أسعار النفط سابقا ستمكن الكويت من تحمل أزمة انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط وأن استخدام احتياطي المال العام لتمويل العجز يعد أقل تكلفة من اللجوء إلى الاقتراض على المدى المتوسط.

وتابع أن الديوان «ذكر بأن الكويت وإن كانت مهيأة للاقتراض لأن تصنيفها الائتماني قوي وتعتبر من أقل دول العالم في نسبة الدين العام لكن الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ال 3 في المئة».

وشدد على «التذكير بأن الاقتراض ينطوي على مخاطر ونكاليف لا يمكن تجاهلها خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة في كل من الكويت وبعض دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 2015 ب 25 نقطة أساس».

وأوضح أن الديوان أوصى بضرورة إعادة هيكلة الجهاز الحكومي المتضخم وتنمية الموارد غير النفطية وتحصيل ما للدولة من مديونيات ومستحقات وترشيد المصروفات الجارية والتركيز على المشاريع الرأسمالية وأن يكون للصناديق السيادية دور في تنمية الاقتصاد الوطني وتكليف القطاع الخاص بدور أكبر في تنمية الاقتصاد الوطني وفق ضوابط تضمن حق الدولة والعمل على توظيف الكويتيين فيه وتسهيل الإجراءات الحكومية لممارسة الأعمال لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وقال إن الديوان حث الجهات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي على تنمية إيراداتها وأن تكون تلك الإيرادات رافدا للإيرادات العامة للدولة واحتياطي المال العام.

وبحسب عبدالصمد فقد أشارت اللجنة إلى أنها تتشارك مع الديوان في رؤيته بضرورة وضوح معالجة أسباب العجز لاسيما أن الميزانية المقترحة للسنة المالية الجديدة لم تخفض إلا ب 279 مليون دينار كويتي فقط مما حدا إلى انتهاج آليات رقابية جديدة لتخفيض جميع الميزانيات الحكومية دون استثناء بنسبة لا تقل عن 20 في المئة بالتنسيق مع وزارة المالية.

وتمنى عبدالصمد أن «تدعو الحكومة ديوان المحاسبة ليتشارك معها في توجيه الميزانية العامة ومعالجة اختلالاتها للخروج من هذه الأزمة بأنسب الحلول المتاحة».

■ التخطيط الحكومي ما زال غير واضح والتصور للإصلاح الاقتصادي «لايبتدئ من حيث انتهى الآخرون بل من الصفر

■ الاحتياطيات المالية المرتفعة التي تكونت نتيجة ارتفاع أسعار النفط سابقا ستمكن الكويت من تحمل أزمة انخفاضه

■ الكويت ما زالت تعاني لأن إيراداتها تتركز في مصدر وحيد للدخل وهو الإيرادات النفطية

بحضور الوزيرين العبدالله والصبيح

«الأولويات» تتفق مع الحكومة على خارطة جلسة 29 الجاري

جانب من اجتماع لجنة الأولويات (تصوير: صالح محمد)

اتفقت لجنة الأولويات البرلمانية مع الحكومة خلال اجتماعها أمس بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح على أولويات جدول اعمال جلسة 29 الجاري.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد لاري في تصريح صحافي امس إن أولويات الجلسة المقبلة ستتضمن مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في شأن قانون المناقصات العامة ومرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي والمدرج على جدول الأعمال منذ فترة طويلة.

وأضاف لاري أن المجلس سيناقش أيضا تقرير لجنة التحقيق في مكتب استثمارات لندن طبقا للقرار الذي اتخذه المجلس في الجلسة السابقة كما تم الاتفاق على مناقشة تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية في شأن عقود الأنظمة الآلية للمعلومات والميكنة التي نفذتها شركة مجموعة بشارة مع الجهات الحكومية. وأوضح أن المجلس سيخصص ساعتين لمناقشة الأضرار في شوارع الكويت وذلك طبقا لطلب نيابي مقدم بهذا الشأن.

■ لاري: سنبحث مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي والمدرج على جدول الأعمال منذ فترة طويلة

■ المجلس سيناقش تقرير لجنة التحقيق في «استثمارات لندن»

خلال استقباله وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الذي يزور العاصمة ياوندي

رئيس وزراء الكاميرون يؤكد أهمية تعزيز العلاقات الثنائية مع الكويت

الوفد البرلماني مع رئيس وزراء الكاميرون

القاهرة - كونا: اكد رئيس وزراء جمهورية الكاميرون فيلمون يانغ امس اهمية تعزيز العلاقات الثنائية مع دولة الكويت على كافة المستويات السياسية والبرلمانية والاقتصادية بما يعود بالنفع على الجانبين.

وشدد يانغ خلال استقباله وفد (مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية) الذي يزور (ياوندي) عاصمة الكاميرون على ضرورة بحث سبل التعاون بين البلدين الصديقين.

ولفت الى ان الكاميرون اقرت في عام 2013 قانونا جديدا يمنح للمستثمرين الاجانب الكثير من الحوافز والتسهيلات "الجمركية والضريبية" بهدف دفعهم الى مزيد من الاستثمار لديها داعيا بهذه المناسبة المستثمر الكويتي الى الاستثمار في بلاده.

وعن عمل الجمعيات الخيرية المختلفة في الكاميرون اكد رئيس الوزراء عدم وجود اي تمييز بين هذه الجمعيات التي تهدف الى خدمة المواطن الكاميروني متعهدا بتقديم كافة التسهيلات للجمعيات الخيرية الكويتية التي ترغب في العمل ببلاده.

واعرب في هذا الاطار عن الشكر لجميع الجمعيات الخيرية الخليجية التي تعمل في الكاميرون.

من جانبه قال رئيس وفد (مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية) النائب سعود نشمي الحريجي ان زيارات الوفود البرلمانية الكويتية الى الدول الشقيقة والصديقة "تهدف الى تعزيز الروابط والعلاقات وتوطيد اواصر الصلة مع هذه الدول والالتقاء بالزملاء البرلمانيين".

بدوره اثنى عضو الوفد الكويتي النائب حمدان العازمي على دعم جمهورية الكاميرون لترشيح الكويت للعضوية غير الدائمة لمجلس الامن الدولي للفترة (2018 - 2019).

كما اعرب العازمي عن امله في ان تسمح الكاميرون للمؤسسات الخيرية الكويتية بالعمل لديها لتقديم اعاناتها ومساعداتها للمحتاجين والأيتام.

من جهته قال عضو الوفد الكويتي النائب الدكتور احمد مطيع العازمي "ان الاسلام دين تسامح وخير وان الجمعيات الخيرية تهدف الى خدمة الفقراء" مثنيا في الوقت ذاته على موقف الكاميرون الداعم للجمعيات الخيرية العاملة لديها.

اما رئيس (لجنة الصداقة الكاميرونية - الكويتية) النائب مسالوم ابا كبير فاعرب عن سعادة البرلمان الكاميروني باستقبال "اشقائه" من البرلمان الكويتي معتبرا هذه الزيارة "فرصة جيدة" لتجديد اواصر المودة القائمة بين البلدين والبرلمانين.

وكان وفد (مجموعة الصداقة البرلمانية - الكويتية) وصل امس الاثنين الى جمهورية الكاميرون في زيارة رسمية تستهدف توطيد العلاقات البرلمانية وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وحضر اللقاء اضافة الى الحريجي وحمدان العازمي ومطيع العازمي النائب محمد مروي الهدية وسفير دولة الكويت لدى نيجيريا المحال الى الكاميرون عبدالعزيز الشراح.

■ حمدان العازمي: نثمن دعم الكاميرون لترشيح الكويت للعضوية غير الدائمة لمجلس الامن الدولي للفترة 2018 - 2019